Sharwes Scientific Journal (SSJ)
عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثاني للواحات الاقتصادية والسياسية (2nd ISCEPS-2025)
Special Issue For 2nd ISCEPS-2025, 2026, pp 0933-0959
ISSN (Print): 3079-6040 • ISSN (Online): 3135-4343

The Importance of Fiscal Policy and Its Impacts on Economic Components in Libya

Helmi Ahmed Elgomaty

[1] Department of Economics, Faculty of Economics, University of Benghazi, Benghazi, Libya.

*Corresponding author email: Helmi Elgomaty | Helmisuliman14250@gmail.com

Received: 30-09-2025 | Accepted: 20-07-2026 | Available online: 07-08-2026 / DOI: 10.5281/zenodo.22058557

ABSTRACT

The Impact of Fiscal Policy on Economic Components in Libya [2000–2023] Abstract: This study aimed to identify the impact of fiscal policy on various economic components in Libya during the period [2000–2023]. It addressed several key questions: What is the concept and evolution of fiscal policy? What are its objectives, tools, and significance in Libya? What are the most prominent challenges facing fiscal policy within the Libyan economy? Additionally, the study sought to identify economic proposals and reforms related to the future of fiscal policy in Libya. The research employed a descriptive-analytical approach, focusing on studying and describing relevant variables, alongside utilizing statistical methods to analyze data extracted from financial reports. To achieve the study's objectives, E-Views software was used for data processing and hypothesis testing. This involved applying various statistical indicators, including: Descriptive Statistics [arithmetic means, standard deviations, maximum and minimum values, and growth rates]; Simple Linear Regression to test the impact of the independent variable on dependent variables; and econometric tests such as the Augmented Dickey-Fuller [ADF] test, Granger Causality, and Cointegration to determine the relationships between variables. Key Findings: There is no statistically significant impact of total government spending in Libya on the GDP growth rate during the study period. There is no statistically significant impact of total government spending in Libya on the unemployment rate during the period [2000–2023]. There is a statistically significant impact of total government spending on the inflation rate; the results indicate that a 1% increase in government spending leads to a 0.282% inc rease in the inflation rate. Recommendations: The study recommends: Reducing government spending on luxury goods and curbing waste in government sectors. Implementing comprehensive economic reforms focused on private sector development and enhancing non-oil revenues. Establishing a unified budget that defines spending priorities and enhances the credibility of public finances. Strengthening financial governance through clear policies, anti-corruption measures, and increased transparency in foreign exchange management.

Keywords: Fiscal Policy, Government Spending, Libyan Economy.

أهمية السياسة المالية وآثارها على مكونات الاقتصاد في ليبيا

حلمي أحمد القماطي

قسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي ، بنغازي ، ليبيا.

*المؤلف المراسل: حلمي القماطي | Helmisuliman14250@gmail.com

استقبلت: 30-09-2025م | قبلت: 20-07-2026م | متوفرة على الانترنت | 07-08-2026م | DOI: 10.5281/zenodo.22058557

ملخـــــص البحـــــث

استهدفت الدراسة التعرف على أثر السياسة المالية على مكونات الاقتصاد في ليبيا خلال الفترة [2000–2023]. وتناولت تساؤلاتها ما يلي: ما مفهوم السياسة المالية وتطورها؟ وما أهدافها وأدواتها وأهميتها في ليبيا؟ وما أبرز التحديات التي تواجه السياسة المالية في الاقتصاد الليبي؟ بالإضافة إلى التعرف على المقترحات والإصلاحات الاقتصادية المرتبطة

"Articles published in *Sharwes Sci J* are licensed under a Creative Commons Attribution-Non-Commercial 4.0 International License."

بمستقبل السياسة المالية في الاقتصاد الليبي. ومن ثمَّ فقد استخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي، الذي يهتم بدراسة المتغيرات ذات الصلة ووصفها، إلى جانب توظيف الأساليب والطرق الإحصائية لتحليل بيانات الدراسة المستخلصة من التقارير المالية. ولتحقيق أهداف الدراسة، جرى استخدام برنامج *E-Views* لمعالجة البيانات واختبار الفرضيات، وذلك عبر تطبيق أساليب ومؤشرات إحصائية، منها: مقاييس الإحصاء الوصفي [*Descriptive Statistics*] لاستخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، وأكبر وأصغر القيم، ومعدلات النمو لمتغيرات الدراسة. وتحليل الانحدار الخطي البسيط [*Simple Linear Regression*] لاختبار أثر المتغير المستقل على المتغيرات التابعة وفحص فروض الدراسة. واختبارات قياسية مثل: اختبار ديكي–فولر الموسع، واختبار السببية، واختبار التكامل المشترك لبيان العلاقة بين المتغيرات. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: عدم وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لإجمالي الإنفاق الحكومي في ليبيا على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة. وعدم وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لإجمالي الإنفاق الحكومي في ليبيا على معدل البطالة خلال فترة الدراسة [2000–2023]. وكذلك وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لإجمالي الإنفاق الحكومي في ليبيا على معدل التضخم خلال فترة الدراسة [2000–2023]، حيث تبين أنه كلما ارتفع مستوى الإنفاق الحكومي بنسبة 1% زاد معدل التضخم بنسبة 0.282%. وأوصت الدراسة بالعمل على: خفض الإنفاق الحكومي المتعلق بالسلع الكمالية. والحد من الإسراف والتبذير في القطاعات الحكومية. وتنفيذ إصلاحات اقتصادية شاملة تركز على تنمية القطاع الخاص. وتعزيز الإيرادات غير النفطية. ووضع ميزانية موحدة تحدد أولويات الإنفاق وتعزز مصداقية المالية العامة. تعزيز الحوكمة المالية عبر سياسات واضحة، وإجراءات رادعة للفساد، وزيادة الشفافية في إدارة النقد الأجنبي.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية – الإنفاق الحكومي – الاقتصاد الليبي.

1. مقدمة

لعبت السياسة المالية دورًا محوريًا في التأثير على الأنشطة الاقتصادية بدرجات متفاوتة، اعتمادًا على طبيعة سلوك النشاط الاقتصادي في كل دولة. وتهدف هذه السياسة إلى إحداث آثار اقتصادية واجتماعية مرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة، وصولًا إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية العامة. ونظرًا لما لها من أهمية في اقتصاديات الدول، أصبحت ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي إلى جانب ارتفاع الضرائب من المتغيرات المهيمنة على النشاط الاقتصادي في مختلف الدول، الأمر الذي جعلها محور اهتمام أغلب الاقتصاديين، وأدى إلى ظهور العديد من النماذج والأبحاث لتفسير هذه الظاهرة وأثرها على الأنشطة الاقتصادية.

ويُعد الاقتصاد الليبي من الاقتصادات النامية التي لم يكتمل نموها بعد، نتيجة للاختلالات الهيكلية التي يعاني منها، إضافة إلى المشكلات والظروف الخارجية التي تعرض لها. وقد أوجب ذلك تدخل الدولة في مسار النشاط الاقتصادي من خلال وضع استراتيجيات للسياسة المالية، مما أثر بشكل مباشر على

معدلات النمو الاقتصادي. والمتتبع لتطور مراحل النمو في الاقتصاد الليبي منذ اكتشاف النفط، يلاحظ أنه قد تم تطبيق مجموعة من الخطط والبرامج الاقتصادية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية وزيادة معدلات النمو في القطاع النفطي والقطاعات غير النفطية على حد سواء، بالاعتماد على القطاع العام من خلال توظيف أدوات السياسة المالية لتحقيق تلك الأهداف.

1.1. مشكلة البحث:

تتمحور مشكلة البحث حول أهمية السياسة المالية وآثارها على مكونات الاقتصاد في ليبيا، ومحاولة إيجاد إجابة على السؤال الرئيس الآتي:ما تأثير أدوات السياسة المالية على مكونات الاقتصاد في ليبيا؟

1.2. أهداف البحث:

أ. التعرف على مفهوم السياسة المالية وتطورها.

ب. دراسة أهداف وأهمية وأدوات السياسة المالية في ليبيا.

ج. تحديد أهم التحديات التي تواجه السياسة المالية في الاقتصاد الليبي.

د. تقديم بعض المقترحات والإصلاحات الاقتصادية المتعلقة بمستقبل السياسة المالية في ليبيا.

1.3. أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من الواقع الاقتصادي الذي تعيشه ليبيا، خاصة في ظل الظروف السياسية التي جعلت من الاقتصاد الليبي بيئة مناسبة لتنامي الضغوط التضخمية، وتخفيض قيمة الدينار، وارتفاع مستويات الأسعار المحلية بصورة غير مسبوقة. كما تبرز الأهمية في تفعيل أدوات السياسة النقدية والمالية لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتوجيهها نحو القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة.

1.4. تساؤلات البحث:

1. ما مفهوم السياسة المالية وتطورها؟

2. ما أهداف وأهمية وأدوات السياسة المالية في ليبيا؟

3. ما أبرز التحديات التي تواجه السياسة المالية في الاقتصاد الليبي؟

4. ما المقترحات والإصلاحات الاقتصادية المتعلقة بمستقبل السياسة المالية في ليبيا؟

1.5. حدود البحث:

- **الحدود المكانية:** ليبيا.
- **الحدود الزمانية:** الفترة (2000–2023).

1.6. منهجية الدراسة:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يهتم بدراسة المتغيرات المرتبطة بالموضوع ووصفها، إضافة إلى توظيف الأساليب والطرق الإحصائية لتحليل البيانات المستخلصة من التقارير المالية، بهدف الوصول إلى نتائج تساعد في تحقيق أهداف البحث.

1.7. الدراسات السابقة:

ومن بين هذه الدراسات ما يلي:-

أ- دراسة (عبد السالم، 2019)[1].

هدفت هذه الدراسة الي اختبار وتحليل العالقة بين الأنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي ، اعتمدت علي اسلوب التحليل القياسي الكمي المتمثل في اختبار ديكي فولر الموسع قبل تطبيق منهجية التكامل المشترك لجوهانسون الاختبار عالقة التوازن في المدى، افترضت الدراسة انه هناك عالقة سببية احادية الاتجاه تتجه من النمو في الناتج المحلي الي النمو في الأنفاق الحكومي في الأجلين القصير والطويل، ومن خلال الدراسة تبتث صحة الفرضية، وتشير النتائج القياسية الي ان هناك عالقة سببية قصيرة الآجل وطويلة الآجل تتجه من النمو في الناتج المحلي الإجمالي الي النمو في الأنفاق الحكومي.

ب- دراسة (المجد بشيري، 2019)[2].

هدفت الدراسة الي تحديد ما إذا كان للسياسة المالية دور في تحقيق النمو الاقتصادي بالإضافة الي تحديد ما إذا كان هناك عالقة بين الأنفاق العام والناتج المحلي خلال الفترة، حيث استعملت الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARLD، وتوصلت الي وجود عالقة بين الأنفاق العام والنمو الاقتصادي في المدي الطويل

ج- دراسة (الهادي، 2020)[3].

هدفت الدراسة الي قياس أثر السياسة المالية علي النمو الاقتصادي في الجزائر، هدفت الي قياس أثر السياسة المالية علي النمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة مع بعض دول الخليج العربي، توصلت الدراسة من الناحية النظرية ان السياسة المالية المطبقة في هدة الدول كانت غير فعالة ،فالتوسع في الأنفاق كان تأثيره في المقام الأول علي الجانب الاستهلاكي، كما ان قطاع النفط ما يزال الركيزة الأساسية التي يبنى عليها اقتصاديات هدة الدول، اما من الناحية القياسية تم تطبيق نماذج بابل حيث توصل الي ان النموذج المناسب هو نموذج الأثر الفردي ثم قام بتقدير نماذج بابل الديناميكي والتي كانت غير مقبولة

احصائيا، وبغرض ايجاد عالقة هيكلية علي المدى البعيد اظهرت المتغيرات المتكاملة من نفس الدرجة قدرة علي التكامل المشترك مما مكنة من تقدير العالقات طويلة الآجل.

د- دراسة (جمعه، 2024)[4].

هدف البحث إلى التعرف على عمل أدوات السياستين النقدية والمالية التي يستخدمها مصرف ليبيا المركزي وتأثيرهما على مستوى الأسعار في ليبيا ومعرفة أهم التطورات النقدية التي شهدها الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة. وتم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها ضعف أداء السياسة النقدية وعدم التناسق بينها وبين السياسة المالية، كذلك وجود ارتباط بين معدلات النمو الحقيقي الإجمالي الناتج المحلي ومعدلات التضخم النقدي.

هـ- دراسة (مسعود، 2022)[5].

تهدف الدراسة الى قياس أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي الليبي خلال المدة(1999-2021) وذلك باستخدام بيانات سنوية لكل من متغيرات الدراسة ، وتوصلت نتائج الدراسة على وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة وكذلك أكدت الدراسة على ان السياسة المالية أكثر فعالية من السياسة النقدية المطبقة في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة .

و- دراسة (الطيب، 2024)[6].

تهدف الدراسة إلى إجراء مزيد من التحليل التطبيقي في قياس أثر السياسة الاقتصادية على تنويع الاقتصاد في ليبيا في الآجلين الطويل و القصير باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة بطريقة اختبار الحدود" ARDL -approach testing bounds"خلال الفترة 1990-2023 حيث توصلت الدراسة إلى أن أثر السياسة النقدية والمالية على تنويع الاقتصاد في ليبيا في الآجلين الطويل و القصير كانت ضعيفة جدا وغير معنوية، في المدى الطويل، ومعنويا وأن أثر التوسع في توظيف العمال في القطاع العام على التنويع الاقتصادي كان سالبا و تفسر هذه العالقة على أن سياسة التوظيف كانت غير موجهة إلى استخدام الموارد البشرية الاستخدام الأمثل في قطاعات أخرى ذات الميزة النسبة دون قطاع النفط.

ز- دراسة (عبدالسلام، 2020)[7].

هدفت الدراسة إلى التعرف على أدوات السياسة النقدية التي ينتهجها مصرف ليبيا المركزي، وبيان مدى فاعليتها ونجاحها في تحقيق الاستقرار النقدي، ولتحقيق هدف الدراسة في إطارها النظري فقد تم تناول جملة من الدراسات السابقة التي طالت موضوع الدراسة بالبحث، والوقوف على أهم ما توصلت له من نتائج

وما انتهت إليه من توصيات.

ح- دراسة (الهادى، 2020)[8].

تناولت هذه الورقة الى طرح إطار نظري للتعريف بالسياسة النقدية والمالية، وبيان أهمية هذه السياسات في الاقتصاد، بالإضافة الى التطرق الى أدوات السياسة النقدية والمالية من اجل تحقيق هدف توسعي أو انكماشي في الجانب النقدي أو المالي للدولة.

ط- دراسة (رحومة ، 2020)[9].

استهدفت هذه الدراسة قياس أثر السياسة المالية والنقدية على نمو الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1999-2021)، وذلك باستخدام بيانات سنوية لكل من متغيرات الدراسة عرض النقود بالمفهوم الضيق ممثلاً للسياسة النقدية، والأنفاق الحكومي ممثلاً للسياسة المالية، والناتج المحلي الإجمالي الليبي معبراً عن النمو الاقتصادي، باستخدام اختبار الحدود ARDL Bound Testing Approech للكشف عن وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، وتقدير العلاقة بينهما في الأجلين الطويل و القصير باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزعة Autoregressive Distributed Lag "ARDL".

1. مفهوم السياسة المالية وتطورها

1.1. مفهوم السياسة المالية

تستعمل كلمة سياسة في لغة العرب مصدراً لـ"ساس – يسوس"، وتُطلق بإطلاقات كثيرة، ومعناها في جميع إطلاقاتها يدور حول تدبير الشيء والتصرف فيه على نحوٍ يصلحه. ويقصد بها في اللغة العربية تدبير أمر عام في جماعة ما تدبيراً يغلب فيه معنى الإحسان[10]، حيث ينظر الاقتصاديون الكلاسيك إلى السياسة المالية بنظرة محايدة لا أثر لها على النشاط الاقتصادي للدولة. ويرجع مصطلح السياسة المالية إلى الكلمة الفرنسية "Fisc" ويقصد بها حافظة النقود أو الخزانة[11]، إلى أن ظهرت فكرة المالية العامة الوظيفية وتغيرت الفكرة القديمة عن السياسة المالية تغيراً جذرياً، حيث تعتبر أكبر أداة من حيث الأهمية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والتشغيل الكامل، كما أنها أكبر أداة من حيث الأهمية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والتشغيل الكامل[12]، كما أنها أكبر أداة من حيث الأهمية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والتشغيل الكامل. وقد أوضح التحليل الكينزي أن السياسة المالية وحدها كفيلة وقادرة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي[13].

وتحظى السياسة المالية بمكانة مهمة بين السياسات الاقتصادية الكلية، فالسياسة المالية (Policy

Fiscal) تتمثل في تحصيل الدولة لإيراداتها من خلال فرض الضرائب المباشرة وغير المباشرة مع إعادة إنفاق الإيرادات لتحقيق الأهداف العامة للأفراد والمتمثلة بالخصوص في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

وقد نادى كينز بوجوب استخدام السياسة المالية بشكل أكثر دقة بحيث يسمح بوجود عجز في ميزانية الدولة أو فائض محقق في ميزانيتها قصد استهداف علاج حالة التضخم أو حالة الكساد التي تصيب الاقتصاد القومي. وتزخر كتب الاقتصاد المالي بالعديد من التعاريف للسياسة المالية، نذكر منها ما يلي: يمكن تعريف السياسة المالية بأنها "استخدام الإيرادات العامة والنفقات العامة والدين العام لتحقيق مستوى التوازن العام بين الأصول والخصوم والحيلولة دون ارتفاع معدلات التضخم"[14].

كما تُعرّف بأنها "البرنامج الذي تخططه الدولة عن قصد مستخدمة فيه مصادر إيرادية وبرامجها الإنفاقية لإحداث آثار مرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوب فيها على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تحقيقاً لأهداف المجتمع"[15].

وهناك تعريف آخر للسياسة المالية بأنها مجموعة الإجراءات والتدابير التي تقوم بها الحكومة بغية تحقيق التوازن المالي العام مستخدمة أدوات مالية للتأثير على متغيرات الاقتصاد الكلي والوصول إلى أهداف السياسة الاقتصادية للدولة. كما أنها الأداة الرئيسة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فإن مصطلح السياسة المالية من الناحية التاريخية يعني بيت المال أو الخزانة، وعلى ذلك فإن المصطلح كان يجب أن يكون مرادفاً لمصطلح المالية العامة كما هو مستخدم في اللغة الإنجليزية حيث يشمل الإيرادات العامة والنفقات العامة والدين العامل[16].

وبناءً على ذلك يمكن تعريف السياسة المالية بأنها "مجموعة من الأساليب والقواعد والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة زمنية محددة". كما يقصد بها الطريق الذي تنتهجه الحكومة في تخطيط الإنفاق العام وتدبير وسائل تمويله كما يظهر في الموازنة العامة للدولة. وقد تطور هذا المفهوم حسب الدور الذي كانت تلعبه الدولة في النشاط الاقتصادي، فقد كانت السياسة المالية سياسة محايدة، ولكن بعد ظهور النظرية العامة الكينزية أصبحت السياسة المالية متداخلة.

1.2. تطور السياسة المالية

شهد علم المالية تطورًا كبيرًا في فكرته وأهدافه ووسائله تبعًا للتطورات التي تعاقبت على المجتمعات وتطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة، وهو تطور لم يقتصر أثره على علم المالية فقط،

بل انعكس على مفهوم النظام المالي فنقله من السياسة المالية المحايدة إلى السياسة المتدخلة. وتُعد السياسة المالية الشكل العاكس لدور الدولة في كل عصر من العصور؛ فحينما غابت الدولة كسلطة منظمة للمجتمع ضعف دور السياسة المالية، وحينما ظهرت الدولة كسلطة منظمة لكن دورها كان محدودًا تحت تأثير الإيديولوجيات السائدة آنذاك، كان دور السياسة المالية هو الآخر محدودًا. وعليه، فقد مر الفكر المالي في تطوره بحثًا عن المقصود بالسياسة المالية بثلاث مراحل:

- الأولى : تتعلق بالعصور القديمة قبل الكلاسيك.
- الثانية : تتصل بأفكار الاقتصاديين التقليديين عن المالية المحايدة.
- الثالثة : فتتعلق بالفكر الحديث عن السياسة المالية المتدخلة سواء في إطار ما يسمى بالمالية المعوضة في الاقتصاديات الرأسمالية، أو التخطيط المالي في الاقتصاديات الاشتراكية.

1.2.1السياسة المالية عند الكلاسيك:

يعتمد التحليل الكلاسيكي على عدد من الافتراضات الأساسية، لعل أهمها:

أ. سيادة الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا في أضيق نطاق ممكن.

ب. سيادة ظروف المنافسة الكاملة سواء في أسواق السلع أو أسواق خدمات عوامل الإنتاج.

ج. سيادة ظروف التوظف الكامل.

د. تحقيق المصلحة الخاصة.

وفي ظل هذه الافتراضات، فإن التفاعل التلقائي لقوى السوق . أي جهاز الثمن . يترتب عليه تحقيق الاستغلال الأمثل والكامل للموارد، وبالتالي يتوازن الاقتصاد دائمًا عند مستوى التوظف الكامل، وذلك تمشيًا مع فكرة قانون "ساي" للأسواق الذي ينص على أن "كل عرض يخلق الطلب عليه"، حيث إن أي زيادة في الإنتاج تقابلها زيادة في الدخول، وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة في الطلب على السلع والخدمات بما يضمن استيعاب الزيادة المبدئية التي حدثت في الإنتاج.

وهذا يعني أن زيادة الإنتاج لا تؤدي إلى زيادة العرض الكلي فقط، بل تؤدي أيضًا إلى زيادة الطلب الكلي بنفس المقدار، وبالتالي، لا يتطلب الأمر تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي للتأثير في مستوى الناتج أو الدخل أو مستوى الأسعار، وأن يكون هذا التدخل في أضيق نطاق ممكن لرعاية ما يسمى بـ "الأرامل الأربعة"، وهي: الدفاع الخارجي، الأمن الداخلي، العدالة، والمرافق العامة . تلك المجالات التي لا يرتادها القطاع الخاص الذي يهدف إلى الربح. وبالتالي، لا يكون هناك أي دور للسياسة المالية، ولذا يرى الاقتصاديون الكلاسيك ضرورة الحياد المالي للحكومة، وبذلك تتعادل إيرادات الحكومة مع نفقاتها، ومن ثم

تعمل على مراعاة تحقيق التوازن في الميزانية العامة للدولة بصورة دائمة.

2.2.2.السياسة المالية عند كينز:

نتيجة لأزمة الكساد العالمي العظيم التي حدثت في ثلاثينيات القرن الماضي (1929–1933)، وما اقترن بها من زيادة في معدلات البطالة وانخفاض في مستوى الناتج القومي ومعدل النمو به، واستمرار ذلك لفترة زمنية طويلة نسبيًا . حوالي أربع سنوات . بدأ الاقتصاديون يتشككون في تحقق الافتراضات الكلاسيكية وإمكانية تحقيق التوازن في الاقتصاد بصورة تلقائية عند مستوى التوظف الكامل، هذا فضلًا عن بداية ظهور النظرية الكينزية.

وقد أوضح كينز أن الاقتصاد القومي يتوازن عند أي مستوى للدخل؛ فقد يكون ذلك دون مستوى التوظف الكامل، ومن ثم توجد بطالة، أو أعلى من مستوى التوظف الكامل، ومن ثم يعاني الاقتصاد من ارتفاع في معدل التضخم. وبالتالي، بدأ كينز والاقتصاديون التابعون له يؤمنون بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال السياسة المالية الملائمة بهدف التأثير في مستوى النشاط الاقتصادي، وذلك لتحقيق هدفي التوظف الكامل والاستقرار في الأسعار، فضلًا عن تحقيق الأهداف الأخرى في المجتمع.

3. أهداف وأهمية وأدوات السياسة المالية في الاقتصاد

3.1. أهداف وأهمية السياسة المالية

أولًا: أهداف السياسة المالية:

تُعد السياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية الكلية التي تعتمد عليها الحكومة في تحقيق أهداف المجتمع. ولعل أهم الأهداف التي يمكن تحقيقها من خلال السياسة المالية هي:

- **تحقيق الاستقرار الاقتصادي.**
- **تحقيق تخصيص الموارد الاقتصادية.**
- **تحقيق إعادة توزيع الدخل الوطني.**
- **تحقيق التنمية الاقتصادية.**

وفيما يلي توضيح هذه الأهداف تفصيلًا، وذلك على النحو التالي:

1–دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

يتمثل في تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج الوطني. أي أن مفهوم الاستقرار الاقتصادي

يتضمن هدفين أساسيين تسعى السياسة المالية، مع غيرها من السياسات، إلى تحقيقهما، وهما:

- **الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة.**
- **تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار.**

وتلعب السياسة المالية دورًا هامًا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وخاصة وقت الكساد أو وقت الرواج، نظرًا لتأثيرها في كل من مستوى التشغيل ومستوى الأسعار ومستوى الدخل الوطني.

ولغرض تقليل أثر التقلبات الدورية العالمية خلال فترة الرواج، فإن الضرائب على الصادرات والواردات يمكن أن تُستخدم لهذا الغرض. كما أن نجاح السياسة المالية يعتمد على مدى استخدام القيود على الاستيرادات الكمالية، وفرض الضرائب لزيادة الادخار المحلي والتكوين الرأسمالي.

2- دور السياسة المالية في تخصيص الموارد الاقتصادية:

يُقصد بتخصيص الموارد الاقتصادية عملية توزيع الموارد المادية (رأس المال والموارد الطبيعية) والموارد البشرية (العمل والتنظيم) بين الأغراض أو الحاجات المختلفة، بغرض تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع.

ويشمل التخصيص العديد من التقسيمات:

- **تخصيص الموارد بين القطاع العام والقطاع الخاص.**
- **تخصيص الموارد بين سلع الإنتاج (آلات ومعدات) وسلع الاستهلاك.**
- **تخصيص الموارد بين الاستهلاك العام والخاص.**
- **تخصيص الموارد بين الخدمات العامة والخدمات الخاصة.**

أي أن مشكلة تخصيص الموارد تتلخص في الاختيار بين العديد من أوجه التفضيل، مثل: التفضيل بين حاجة وأخرى، أو بين غرض وآخر، أو بين قطاع اقتصادي وآخر. وفي جميع الأحوال يتضمن الاختيار التضحية ببعض الحاجات والأغراض في سبيل إشباع الحاجات التي تنال تفضيل الأفراد.

3- السياسة المالية ودورها في إعادة توزيع الدخل الوطني

يتحدد توزيع الدخل في كل مجتمع بالشكل السائد لملكية وسائل الإنتاج، حيث يتحقق التوزيع بالدرجة الاولى لصالح أولئك الذين يملكون وسائل الإنتاج. أي أن عملية توزيع الدخل تتأثر بتوزيع ملكية عوامل الإنتاج، وقد لا يكون توزيع الدخل بين الأفراد عادلًا من وجهة نظر المجتمع. ومن ثَمّ فإن تدخل الدولة ينصبّ في اتجاه التوزيع العادل للثروة بين مختلف أفرادها.

4- السياسة المالية ودورها في التنمية الاقتصادية

تُعرّف التنمية الاقتصادية، كسياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي، بأنها عملية يزداد بواسطتها الدخل الوطني الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة. وإذا كان معدل التنمية أكبر من معدل نمو السكان، فإن متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع.

- **زيادة معدل الاستثمار:**

يتحقق ذلك من خلال السيطرة على الاستهلاك الفعلي والممكن عبر زيادة نسبة الادخار. ويتعين استخدام أدوات السياسة المالية لتشجيع بعض أنواع الاستثمارات وعرقلة البعض الآخر غير المرغوب فيه، وإيجاد موارد مالية كافية لأغراض الاستثمار في غياب المدخرات الاختيارية الكافية. وهنا يتوجب العمل على تخفيض الاستهلاك، وفرض ضرائب جديدة، وزيادة معدل الضرائب القائمة بشكل تصاعدي. وأخيرًا، فإن المحفزات المالية مثل الإعفاءات الضريبية يمكن أن تساهم في نمو الاستثمارات في القطاع الخاص.

- **زيادة فرص العمل:**

تهدف السياسة المالية أيضًا إلى معالجة مشكلة البطالة من خلال زيادة فرص العمل، والتي يمكن أن تتحقق من خلال إقامة المشروعات العامة وتشجيع القطاع الخاص عبر الإعفاءات الضريبية، والقروض الميسّرة، والإعانات. وتبرز أهمية توفير فرص العمل في ضوء معدلات النمو المرتفعة للسكان في هذه البلدان.

- **مواجهة مشكلة التضخم:**

تهدف السياسة المالية أيضًا إلى محاربة التضخم النقدي. فعند وجود ضخٍّ متزايد للقوة الشرائية يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات، وفي ظل عدم المرونة في العرض الناجم عن الجمود النسبي وعدم اكتمال الأسواق، فإن الأسعار تميل إلى الارتفاع. وهذا يعزز مطالب رفع الأجور في القطاع المنظَّم. وتُعدّ الضرائب المباشرة والتصاعدية المعززة بضرائب على السلع إحدى الوسائل الفعالة لمواجهة الضغوط التضخمية.

- **إعادة توزيع الدخل القومي:**

إن التفاوت الكبير في الدخول يؤدي إلى مشكلات اجتماعية وسياسية قد تفضي إلى زعزعة الاستقرار الاقتصادي. ولهذا تهدف السياسة المالية إلى إزالة هذا التفاوت وتوجيه الموارد نحو القنوات الإنتاجية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

وتجدر الإشارة إلى أن نجاح السياسة المالية في تحقيق هذه الأهداف يعتمد على:

أ . حجم الإيرادات العامة التي تحققها السياسة المالية.

ب . حجم واتجاه الإنفاق العام.

ثانيًا: أهمية السياسة المالية في الاقتصاد

تسعى كل الدول إلى الاهتمام بالتنمية المستدامة والوصول إلى تحقيق أبعادها المختلفة. وفي هذا الشأن، فإنها تسخّر كافة السياسات الاقتصادية في سبيل تحقيقها، وتأتي السياسة المالية في مقدمتها، حيث تُوظّف في اتجاه إحداث تغييرات في الهياكل الاقتصادية للدول بهدف تحقيق الاستفادة لجميع أفراد المجتمع دون إلحاق الضرر بحقوق الأجيال القادمة، وهو أساس التنمية المستدامة.

وقد اختلفت التجارب الدولية في تحقيق التنمية المستدامة، فالسياسة المالية في ظل النظرية المالية التقليدية اتسمت بكافة مقومات الحرية الاقتصادية والمنافسة التامة، حيث كانت تقوم على قانون ساي للأسواق ومدلول اليد الخفية لآدم سميث. واقتصر دور الدولة على أن يكون حياديًا في كافة الأنشطة الاقتصادية، بمعنى أن تدخلها يجب أن يكون حياديًا بحيث لا يؤثر على تصرفات الأفراد والقطاع الخاص، مع اعتماد الإيرادات العامة أساسًا على الضرائب [17].

ولكي يضمن الكلاسيكيون تحقيق مبدأ الحياد المالي، كان لابد أن يقتصر دور الدولة على الوظائف التقليدية التي حددتها النظرية، والمتمثلة في الحصول على الإيرادات العامة لتغطية النفقات التقليدية للدولة الحارسة. فضلًا عن ذلك أكدوا ضرورة الموازنة العامة، أي أن تكون السياسة محايدة لا يمكنها أن تُحدث أي تغيير أو تعديل في الأوضاع والمراكز الاقتصادية القائمة. فلم يكن للضرائب، مثلًا، أن تُستخدم لتحقيق أية أهداف اقتصادية أو اجتماعية، كما رفضوا مسألة اللجوء إلى القروض العامة، إذ إن المزيد من الضرائب يكون على حساب مدخرات الأفراد، أما في حالة وجود فائض فهذا يعني أن الدولة قد تمادت في فرض الضرائب. ولذلك لم يكن للسياسة المالية أي أثر يُذكر على النشاط الاقتصادي[18].

وقد برز دور السياسة المالية في الحد من البطالة والركود الاقتصادي، فضلًا عن مساهمتها في إعادة توزيع الدخول عبر أنظمة الضرائب. وفي هذا الإطار ازدادت أهمية الضرائب باعتبارها إحدى أدوات السياسة المالية ومصدرًا مهمًا للإيرادات العامة، نظرًا لاعتماد الأنظمة الرأسمالية على قطاع الاستثمار الخاص[19].

3.2. أنواع وأدوات السياسة المالية في الاقتصاد الكلي

تتخذ الحكومات أنواعًا مختلفة من السياسات المالية حسب الحالة الاقتصادية وأهدافها المرجوة،

وتتنوع هذه السياسات بين توسعية وانكماشية وغيرها حسب الظروف الاقتصادية، وفيما يلي أبرز أنواع السياسات المالية:

3.3. السياسة المالية العامة التوسعية:

يتم تبنيها بهدف تحفيز النشاط الاقتصادي وزيادة معدلات النمو، وذلك عبر زيادة الإنفاق الحكومي وخفض مستويات الضرائب، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي ودفع الاقتصاد للخروج من حالات الركود.

1. السياسة المالية العامة الانكماشية:

تُستخدم هذه السياسة بهدف إبطاء النمو الاقتصادي والسيطرة على التضخم، ويتم ذلك عبر تقليل الإنفاق الحكومي ورفع الضرائب، ما يقلل من إجمالي الطلب ويحد من الضغوط التضخمية.

2. السياسة المالية التقديرية:

تشير إلى الإجراءات التي تتخذها الحكومة بشكل خاص واستثنائي دون أن تكون جزءًا من السياسة المالية الأساسية، مثل اتخاذ قرار مفاجئ بتبني سياسة توسعية أو انكماشية لمواجهة ظروف اقتصادية غير متوقعة.

3. السياسة المالية المحايدة:

تُطبَّق هذه السياسة عندما يكون الاقتصاد في حالة توازن، حيث لا يشهد توسعًا أو انكماشًا، وتُحافظ فيها الحكومة على عجز الميزانية عند مستويات مستقرة، مع إنفاق منتظم وثابت نسبيًا. وتقوم السياسة المالية بدور فعّال نحو زيادة الاستثمارات بجانب المحافظة على الأصول والطاقات الإنتاجية في المجتمع، كما تلعب دورًا فعالًا وحيويًا في مجالات عديدة كالإنتاج والاستثمار لتحقيق التوازن وحماية المصالح والقيم العليا في المجتمع. وتُعتبر أدوات السياسة المالية جزءًا من السياسة الاقتصادية العامة. كما أن للسياسة المالية عدة أهداف تتمثل في وظائف المالية العامة وتتحقق من خلال الاستخدام الأمثل للإيرادات والنفقات العامة من طرف الحكومة [20]، كما أن للسياسة المالية عدة أهداف تتمثل في وظائف المالية العامة وتتحقق من خلال الاستخدام الأمثل للإيرادات والنفقات العامة من طرف الحكومة.

1) الضرائب:

تُفرض الرسوم الجمركية على السلع والخدمات سواء ما كان منها محليًا أو خارجيًا عند استيرادها، بحيث تفرض الدولة ضرائب على سلع معينة من أجل حماية صناعة وطنية مثلًا، أو إعادة توزيع الدخل القومي الحقيقي، أو رغبةً منها في التأثير على إيراداتها من السلع المستوردة بما يخدم سياستها الاقتصادية العامة. كما تُعد الضريبة وسيلة ذات علاقة وثيقة بالدخل يجب أن تتحرك باتجاهات متوازنة تدعم، وتؤكد،

وتعكس توجهات الدولة لمعالجة حالة معينة. ففي حال كانت توجهات الضريبة تهدف إلى سياسة انكماشية للحد من التضخم، فإنها تُغالى في تقدير وفرض معدلاتها، أما في حالة التقليل والتخفيض في معدلاتها فهذا يعني توجه الدولة نحو القضاء على الركود والانكماش الاقتصادي[21]، وبخصوص العلاقة بين الضرائب ومهام التنمية الاقتصادية، فإن للضرائب هدفين في البلدان النامية وهما:

أن الإعفاءات الضريبية والمحفزات المالية تُعتبر وسيلة لتشجيع المنشآت الخاصة.

أن الموارد المالية الناتجة عن الضرائب تذهب لتمويل الإنفاق العام، وهذا هو الجانب الأهم.

إن التقدم الاقتصادي والاجتماعي في البلد يعتمد على قدرة الحكومة على توليد إيرادات كافية لتمويل برنامجها الإنمائي، والذي يشمل تقديم الخدمات العامة (مثل الصحة، التعليم، النقل، الاتصالات، وبقية البنى الارتكازية). فالضرائب بنوعيها (المباشرة وغير المباشرة) تمكّن الحكومة من تمويل نفقاتها الرأسمالية والجارية، إضافة إلى تمويل نفقات المنشآت العامة التي يعاني معظمها من الخسائر المالية في العديد من البلدان النامية. ومن ثمَّ تنقسم الضرائب إلى نوعين:

1- الضرائب المباشرة (Direct Taxes):

وهي الضرائب المفروضة على الأفراد، والشركات، والممتلكات. وتشكل هذه حوالي (20–40)% من إجمالي إيرادات الضرائب لمعظم البلدان النامية. وتُعد حصة الضرائب على الدخول من الناتج القومي أقل في البلدان النامية مما هي عليه في البلدان المتقدمة، حيث إن الضرائب في البلدان المتقدمة تصاعدية؛ أي تزداد نسبة الضريبة على الدخل مع تزايد حجم الدخل.

أما الضرائب على دخول الشركات المحلية والأجنبية فتصل إلى ما دون 3% من الناتج المحلي الإجمالي في معظم البلدان النامية، بالمقارنة مع أكثر من 6% في البلدان المتقدمة. كما أن الحكومات في هذه البلدان تمنح إعفاءات ضريبية كثيرة ومتنوعة. وفي حالة الشركات متعددة الجنسيات، فإن قابلية البلدان النامية لجمع كميات كبيرة من الضرائب تواجه عراقيل بسبب ممارسة هذه الشركات إجراءات تسعير التحويلات أو ما يُعرف بـ (Transfer Pricing).

وعند اختيار السلع الخاضعة للضرائب هناك جملة من المبادئ الاقتصادية والاجتماعية العامة التي يتعين اتباعها بغية تقليل تكلفة جمع الضرائب، وأهمها:

أ. العمل على تقليص ظاهرة التهرب من الضريبة.

ب. أن تكون مرونة الطلب السعرية للسلعة التي تخضع للضريبة منخفضة.

2- الإنفاق الحكومي:

كيفية توزيعه على النشاطات المختلفة داخل الدولة له تأثير مباشر على تلك النشاطات، وكذلك فإن التأثير على نشاط معين سوف ينعكس على الأنشطة الأخرى المرتبطة به. وقد يكون الإنفاق الإجمالي ثابتًا، أي بدون زيادة أو نقصان، لكن إعادة توجيه الإنفاق إلى الطرق والإنشاءات وزيادة ما تم خفضه في هذا النشاط لصالح نشاط التعليم مثلًا، له أثر كبير. لذلك فإن لتوزيع الإنفاق دورًا مهمًا، إذ قد يؤدي زيادة الإنفاق على نشاط معين على حساب آخر إلى تحفيز الاقتصاد. ومثال آخر: أن يتم خفض الإنفاق على التعليم وتحويل ما تم خفضه لإيجاد نشاطات استثمارية تستوعب البطالة [22].

3- الإعانات

تُعتبر الإعانات من بين أهم أدوات السياسة المالية، باعتبارها تدعم العرض في حالة ما إذا كانت الدولة بحاجة إلى زيادة الإنتاج وإيقاف الاستيراد، كما تدعم جانب الطلب في حالة ما إذا رغبت الدولة في مكافحة الركود الاقتصادي. وتُعرّف بأنها مبالغ نقدية تدفعها الدولة للمستهلكين أو المنتجين بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك ورفع معدلات النمو الاقتصادي. وتنقسم الإعانات إلى قسمين:

- إعانات استهلاكية. - إعانات إنتاجية [23].

4- الدين العام:

إن حجم الدين العام ومقدار نموه وكيفية الحصول عليه تُعد من المهام الرئيسة للسياسة المالية للحكومة، إذ تؤثر على الوضع الاقتصادي العام للدولة. كما أن الفائض – في حال وجوده – فإن حجمه ومقدار نموه وكيفية استغلاله له أيضًا تأثير على الأنشطة الاقتصادية.

وفي ضوء ما سبق، فإن الحكومة تبادر إلى استخدام الإنفاق الحكومي والضرائب كأدوات للقضاء على الفجوات التضخمية والانكماشية والتقلبات الاقتصادية، بهدف تحقيق معدل مقبول من النمو الاقتصادي المصحوب باستقرار نسبي في الأسعار. فعند زيادة الدولة للإنفاق الحكومي يزداد الإنفاق الكلي، والعكس بالعكس.

3. التحديات التي تواجه السياسة المالية في الاقتصاد بليبيا

3.1. تحديات السياسة المالية

تشهد ليبيا أزمة اقتصادية خانقة من الأشد في تاريخها الحديث، أصبحت تهدد الاستقرار المالي في البلاد، وتتكشّف ملامحها يوماً بعد يوم من خلال مؤشرات مالية ونقدية مقلقة، تُنذر باقتراب البلاد من مرحلة

حرجة قد يصعب التراجع عنها دون تدخل شامل وجذري.

وتشير البيانات الأخيرة الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي إلى أن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت نحو 125%، بينما تجاوز الإنفاق العام إجمالي الدخل بنسبة 165%، وهو ما يعكس خللاً جوهرياً في هيكل المالية العامة. ويتوقع أن يصل الدين العام في العام 2025 إلى نحو 330 مليار دينار، بعجز مالي يقدّر بنحو 50 مليار دينار، هذه المؤشرات تضع علامات استفهام خطيرة حول قدرة الدولة على الاستمرار في تمويل التزاماتها دون الانزلاق نحو دوامة الإفلاس أو الانكماش الشديد، حيث يعاني الاقتصاد الليبي من طبيعته الريعية، إذ يعتمد بشكل شبه كلي على الإيرادات النفطية، ما يجعله هشاً أمام تقلبات الأسواق العالمية وأسعار الخام. كما يفتقر إلى التنويع في مصادر الدخل، مما يعيق تحقيق التوازن الاقتصادي ويزيد من حدة التأثر بأي اضطرابات خارجية أو داخلية.

وفي هذا السياق ، ذكر مصرف ليبيا المركزي أن حجم الإنفاق العام خلال عام 2024 بلغ نحو 224 مليار دينار ليبي، موزعة بين حكومة الوحدة الوطنية (123 مليار دينار)، و42 مليار دينار إنفاق مقابل مبادلة النفط، و59 مليار دينار أنفقتها الحكومة المكلفة من مجلس النواب. في المقابل، لم تتجاوز الإيرادات النفطية والضريبية المحصلة 136 مليار دينار، ما تسبب في اتساع الفجوة بين الطلب والعرض من النقد الأجنبي، والذي بلغ حجمه نحو 36 مليار دولار خلال العام نفسه.

وأكد المصرف أن هذه الفجوة ساهمت بشكل مباشر في زعزعة استقرار سعر الصرف، وأعاقت جهود البنك المركزي في دعم الدينار الليبي، كما أسهمت في رفع معدل عرض النقود إلى 178.1 مليار دينار، مما ينذر بآثار تضخمية خطيرة، ومخاطر فقدان الثقة بالعملة المحلية.

تحديات السياسة المالية في الاقتصاد الليبي :-

1- عدم الاستقرار السياسي والأمني:

يؤثر عدم الاستقرار على الاستثمار، ويقلل من الثقة في الاقتصاد، ويضعف قدرة الحكومة على تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية.

2- الاعتماد على النفط:

يعتمد الاقتصاد الليبي بشكل كبير على النفط والغاز، مما يجعله عرضة للتأثيرات الخارجية من خلال التقلبات في أسعار النفط. كما أن الاعتماد على النفط يقلل من تنوع الاقتصاد ويجعله أكثر هشاشة.

3- ضعف الإيرادات غير النفطية:

تفتقر ليبيا إلى مصادر إيرادات غير نفطية متنوعة، مما يجعل الميزانية العامة أكثر حساسية

للتغيرات في أسعار النفط. يجب تنويع مصادر الإيرادات، مثل تشجيع القطاع الخاص وزيادة الضرائب.

4- الفساد والتهريب:

يؤدي الفساد والتهريب إلى تدهور الإيرادات الحكومية، ويقلل من ثقة المستثمرين، ويضعف قدرة الحكومة على توفير الخدمات الأساسية.

5- توزيع الإنفاق الحكومي غير المتوازن:

هناك تفاوت كبير في توزيع الموارد بين القطاعات، مما يؤثر على مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين. يجب وضع أولويات واضحة في الإنفاق وتخصيص الموارد بشكل أكثر عدلاً.

6- ضعف الحوكمة المالية:

يعاني الاقتصاد الليبي من ضعف في الحوكمة المالية، مما يؤثر على شفافية الإنفاق وفعالية الإدارة المالية. يجب تعزيز الحوكمة المالية من خلال وضع سياسات واضحة وإجراءات رادعة للفساد.

7- تحديات في إدارة النقد الأجنبي:

يؤدي سوء إدارة النقد الأجنبي إلى استنزاف الاحتياطي النقدي، ويضعف قيمة الدينار الليبي. يجب تعزيز الشفافية في إدارة النقد الأجنبي وضمان استخدامه بشكل فعال.

3.2. المقترحات الاقتصادية المتبعة حول مستقبل السياسة المالية في الاقتصاد الليبي

كما تلعب السياسة المالية دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وضروريته لتحقيق هذا الأخير إذ لا تتحقق العمالة الكاملة ولا يستقر المستوى العام للأسعار في ظل اقتصاد السوق وكذلك بالنسبة لمستوى الدخل الوطني، حيث يتطلب ما سبق ذكره اعتماد سياسة مالية ناجحة وتوجيه السياسة العامة. حيث إنه في فترة الكساد تلجأ الحكومة من خلال السياسة المالية إلى رفع مستوى الطلب الكلي إلى المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل، وعليه يتحقق الخروج من أزمة الكساد من خلال خفض معدلات الضرائب والزيادة من الإنفاق الحكومي، فتستطيع الحكومات من خلال السياسات التوسعية أن ترفع مستوى الطلب من خلال إقامة مشروعات استثمارية وبناء مدارس ومستشفيات وشق الطرق...إلخ بالإضافة إلى الإعانات الاجتماعية مثل الضمانات الاجتماعية ، حيث إن هذا يساعد الأفراد على الاستقرار الاقتصادي ويحفزهم على الاستثمار ويقلل من البطالة[24]، كما يتجلى دور السياسة المالية في الدول النامية من خلال مساهمتها في تعبئة الفائض الاقتصادي فيها بالشكل الذي يؤمن احتياجات المجتمع ويلبي متطلبات عمل النشاط الاقتصادي لكافة القطاعات وهذا عن طريق ضبط الإيرادات العامة والنفقات العامة وتوجيهها وفق المنهج الصحيح وحسن التصرف فيها وذلك من خلال المالية العامة وفق السياسات الاقتصادية من خلال الآتي **[25]**،:

1- خفض الإنفاق الحكومي:

وخصوصاً الانفاق المتعلق بالسلع الاستهلاكية والكمالية والحد من الإسراف والتبذير في القطاعات الحكومية وفي تنفيذ المشاريع التي تقوم بها الحكومة مع عدم المساس بأوجه الانفاق الذي يتعلق بزيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد، كما يعتبر كبح جماح التضخم.

2 - زيادة حجم الضرائب

ومن المعروف أن الضرائب تتنوع وتفرض على شرائح معينة وكل فرض لضريبة يهدف لأثر معين على جهة معينة من أوجه الاقتصاد

3-إصلاحات اقتصادية شاملة:

يجب على الحكومة تنفيذ إصلاحات اقتصادية شاملة تركز على تنمية القطاع الخاص، وتعزيز الإيرادات غير النفطية، وتحسين الحوكمة المالية، ومعالجة الفساد والتهريب.

4-وضع ميزانية موحدة:

يجب وضع ميزانية موحدة تحدد أولويات الإنفاق وتعزز مصداقية المالية العامة.

5-تفعيل الإصلاحات في نظامي الأجور والطاقة:

يجب تنفيذ إصلاحات في نظامي الأجور والطاقة بهدف خفض الإنفاق الجاري وتحقيق الاستدامة.

6-تنمية القطاع الخاص:

يجب دعم القطاع الخاص من خلال تسهيل الحصول على التمويل، وتحسين الأطر التنظيمية، وتعزيز مناخ الاستثمار.

7- تعزيز الحوكمة المالية:

يجب تعزيز الحوكمة المالية من خلال وضع سياسات واضحة، وتنفيذ إجراءات رادعة للفساد، وتعزيز الشفافية في إدارة النقد الأجنبي.

8-توحيد مصرف ليبيا المركزي:

يعتبر توحيد مصرف ليبيا المركزي من الأولويات الرئيسية لتحقيق الاستقرار المالي، حيث أن توحيد النظام المصرفي سيساعد في توحيد الإجراءات المحاسبية والمدفوعات.

9-الحد من النفقات العامة:

تشمل المقترحات تقليص النفقات العامة، وترشيد الإنفاق، والحد من الدعم السلعي، مما سيساهم في تقليل العجز المالي في الميزانية العامة.

10-زيادة الإيرادات غير النفطية:

تسعى المقترحات إلى زيادة الإيرادات غير النفطية، مثل الضرائب، من خلال مكافحة الفساد والتهرب الضريبي، وتفعيل الإجراءات الضريبية.

4. الدراسة الميدانية

4.1.منهجية الدراسة:

يستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي والذي يهتم بالتعرف على المتغيرات المتعلقة بالدراسة ووصفها واستخدام الأساليب والطرق الاحصائية من أجل تحليل بيانات الدراسة التي يتم الحصول عليها من خلال أداة الدراسة المتمثلة في التقارير المالية للوصول إلى نتائج يمكن من خلالها تحقيق أهداف الدراسة.

4.2.مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في البيانات المتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية المتعلقة بالدراسة (اجمالي الانفاق الحكومي، معدل نمو اجمالي الناتج المحلي، معدل التضخم، معدل البطالة) وقامت الدراسة باختيار عينة من البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة خلال الفترة ما بين 2000-2023 حيث تم الاعتماد على التقارير والنشرات الاقتصادية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي وعن البنك الدولي للحصول على البيانات المتعلقة بالدراسة

4.3.الأساليب الإحصائية المستخدمة:

اعتمدت الدراسة على برنامج E-Views في معالجة البيانات واختبار فرضيات الدراسة وذلك من خلال تطبيق الأساليب والمؤشرات الإحصائية التالية:

- **مقاييس الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistic Measures):** لاستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وأكبر قيمة واقل قيمة ومعدلات النمو لمتغيرات الدراسة .
- **تحليل الانحدار الخطي البسيط (Single linear regression):** وذلك لاختبار أثر المتغير المستقل على المتغيرات التابعة واختبار فروض الدراسة.
- **الاختبارات القياسية** مثل اختبار ديكي- فولر الموسع واختبار السببية وإختبارالتكامل المشترك لإختبار العلاقة بين المتغيرات

4.4.التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

1- تطور قيمة اجمالي الانفاق الحكومي خلال الفترة (2000 -2023)

يتبين ان قيمة المتوسط الحسابي لمتغير اجمالي الانفاق الحكومي في ليبيا خلال فترة الدراسة بلغت 42.83

مليار دولار بانحراف معياري 16.90 وبلغت اعلي قيمة 66.43 مليار دولار عام 2019 وادني قيمة 16.95 مليار دولار عام 2002 بمعدل تزايد سنوي بلغ 4 % خلال فترة الدراسة (2000 -2023)

2- معدل نمو اجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (2000 -2023)

يتبين ان قيمة المتوسط الحسابي لمتغير معدل نمو اجمالي الناتج المحلي خلال فترة الدراسة بلغت 2.78 % بانحراف معياري 24.94 وبلغت اعلي قيمة 86.83 % عام 2012 وادني قيمة % 50.34-عام2011 بمعدل تناقص سنوي بلغ 1.64 % خلال فترة الدراسة (2000 -2023)

3- معدل التضخم خلال الفترة (2000 -2023)

يتبين ان قيمة المتوسط الحسابي لمتغير معدل التضخم خلال فترة الدراسة بلغت 4.62 % بانحراف معياري 8.83 وبلغت اعلي قيمة 25.85 % عام 2016 وادني قيمة % 9.80-عام 2002 بمعدل تزايد سنوي بلغ 34 % خلال فترة الدراسة (2000 -2023)

4- معدل البطالة خلال الفترة (2006 -2023)

يتبين ان قيمة المتوسط الحسابي لمتغير معدل البطالة خلال فترة الدراسة بلغت 19.16 % بانحراف معياري 0.30 وبلغت اعلي قيمة 19.68 % عام 2015 وادني قيمة 18.64 % %عام 2005 بمعدل تزايد سنوي بلغ 0.09 % خلال فترة الدراسة (2000 -2023)

جدول (1) تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة (2000 -2023)

السنة	اجمالي الانفاق الحكومي (مليار دولار)	معدل نمو اجمالي الناتج المحلي (%)	معدل التضخم (%)	معدل البطالة (%)
2000	27.14	3.68	-2.90	19.20
2001	25.02	-1.76	-8.81	19.23
2002	16.95	-0.96	-9.80	19.25
2003	17.28	13.02	-2.19	19.05
2004	19.88	4.46	-2.20	18.91
2005	21.43	11.87	2.65	18.64
2006	32.49	6.50	1.46	18.78
2007	38.01	6.23	6.25	18.75
2008	47.70	-0.16	10.36	19.01
2009	49.34	-4.40	2.46	19.25
2010	49.40	5.03	2.80	19.28
2011	41.77	-50.34	15.52	19.48

19.03	6.06	86.83	59.68	**2012**
19.33	2.61	−18.00	65.22	**2013**
19.31	2.43	−23.04	64.28	**2014**
19.68	10.40	−0.84	54.78	**2015**
19.52	25.85	−1.49	55.88	**2016**
19.02	25.80	32.49	62.56	**2017**
18.84	13.17	7.94	64.84	**2018**
19.05	−2.16	−11.20	66.43	**2019**
19.61	1.45	−29.46	51.44	**2020**
19.64	2.87	28.33	28.05	**2021**
19.28	4.51	−8.25	30.53	**2022**
18.75	−2.90	10.16	37.97	**2023**

المصدر: من اعداد البحث بالاستناد إلى التقارير والنشرات الاقتصادية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي وعن البنك الدولي خلال الفترة (2000−2023).

العلاقات القياسية بين متغيرات الدراسة

1−النموذج القياسى للعلاقة بين اجمالي الانفاق الحكومي ومعدل نمو اجمالي الناتج المحلي:

- **اختبار جذر الوحدة:**

لقياس مدى استقرار متغيرات النموذج تم استخدام اختبار ديكي− فولر المطور (ADF) وتبين عدم استقرار سلسلة اجمالي الانفاق الحكومي (X) عند مستواها وحدث الاستقرار بعد أخذ الفرق الاول وبذلك تصبح السلسلة متكاملة من الدرجة الاولى، وكذلك تبين استقرار سلسلة معدل نمو اجمالي الناتج المحلي(Y1) عند مستواها وبذلك تصبح السلسلة متكاملة من الدرجة الصفرية، ولأن السلسلتين غير متكاملتين عند نفس الدرجة فإنه يتم إستخدام التكامل المشترك لأردل من أجل إجراء اختبار التكامل المشترك بينهما.

جدول (2) نتائج اختبار ديكي- فولر المطور (ADF)

Variables	Level			1st Difference		
	ADF	Sig.	Result	ADF	Sig.	Result
X	−0.258	0.581	No stationary	−3.446	0.002	Stationary
Y1	7.450	0.000	stationary			

المصدر: نتائج حسابات برنامج E-views

- **اختبار السببية (Causality Test)**

يتضح عدم وجود علاقات سببية ذات اتجاهين أو ذات اتجاه واحد بين اجمالي الانفاق الحكومي ومعدل نمو اجمالي الناتج المحلي عند مستوى معنوية 0.05.

جدول (3) اختبار السببية

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
Y1 does not Granger Cause X	22	0.08304	0.9207
X does not Granger Cause Y1		0.93951	0.4102

المصدر: نتائج حسابات برنامج E-views

- **اختبار التكامل المشترك (Bounds Test)**

يتبين أن هناك تكامل مشترك بين اجمالي الانفاق الحكومي ومعدل نمو اجمالي الناتج المحلي عند مستوى معنوية 0.01

جدول (4) اختبار التكامل المشترك

Test Statistic	Value	K
F-statistic	31.26968	1
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

المصدر: نتائج حسابات برنامج E-views

1- النموذج القياسى للعلاقة بين اجمالي الانفاق الحكومي ومعدل التضخم:

- **اختبار جذر الوحدة:**

لقياس مدى استقرار متغيرات النموذج تم استخدام اختبار ديكي- فولر المطور (ADF) وتبين عدم استقرار سلسلة اجمالي الانفاق الحكومي (X) عند مستواها وحدث الاستقرار بعد أخذ الفرق الاول وبذلك تصبح السلسلة متكاملة من الدرجة الاولى، وكذلك تبين عدم استقرار سلسلة معدل التضخم (Y2) عند مستواها وحدث الاستقرار بعد أخذ الفرق الأول وبذلك تصبح السلسلة متكاملة من الدرجة الأولى، ولأن السلسلتين متكاملتين عند نفس الدرجة فإنه يتم إستخدام التكامل المشترك لأردل من أجل إجراء اختبار التكامل المشترك بينهما.

جدول (5) نتائج اختبار ديكي- فولر المطور (ADF)

Variables	Level			1st Difference		
	ADF	Sig.	Result	ADF	Sig.	Result
X	-0.258	0.581	No stationary	-3.446	0.002	stationary
Y2	-1.823	0.066	No stationary	-4.146	0.000	stationary

المصدر: نتائج حسابات برنامج E-views

- **اختبار السببية (Causality Test)**

يتضح وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد بين اجمالي الانفاق الحكومي ومعدل التضخم عند مستوى معنوية 0.05 وكان الاتجاه من اجمالي الانفاق الحكومي إلى معدل التضخم وتبين عدم وجود علاقة سببية ذات اتجاهين بين اجمالي الانفاق الحكومي ومعدل التضخم عند مستوى معنوية 0.05

جدول (6) اختبار السببية

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
Y2 does not Granger Cause X	22	8.88434	0.0023
X does not Granger Cause Y2		2.68508	0.0970

المصدر: نتائج حسابات برنامج E-views

- **اختبار التكامل المشترك (Bounds Test)**

يتبين أن هناك تكامل مشترك بين اجمالي الانفاق الحكومي ومعدل التضخم عند مستوى معنوية 0.05

جدول (7) نتائج اختبار ديكي- فولر المطور (ADF)

Variables	Level			1st Difference			2st Difference		
	ADF	Sig.	Result	ADF	Sig.	Result	ADF	Sig.	Result
X	-0.258	0.581	No stationary	-3.446	0.002	stationary	-----	-----	-----
Y3	0.597	0.836	No stationary	-1.782	0.082	No stationary	-8.173	0.000	stationary

المصدر: نتائج حسابات برنامج E-views

- **اختبار السببية (Causality Test)**

يتضح وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد بين اجمالي الانفاق الحكومي ومعدل البطالة عند مستوى معنوية 0.05 وكان الاتجاه من معدل البطالة إلى اجمالي الانفاق الحكومي وتبين عدم وجود علاقة سببية ذات اتجاهين بين اجمالي الانفاق الحكومي ومعدل التضخم عند مستوى معنوية 0.05

جدول (8) اختبار السببية

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
Y3 does not Granger Cause X	22	1.05132	0.3711
X does not Granger Cause Y3		5.27470	0.0165

المصدر: نتائج حسابات برنامج E-views

- **اختبار التكامل المشترك (Bounds Test)**

يتبين أن هناك تكامل مشترك بين اجمالي الانفاق الحكومي ومعدل البطالة عند مستوى معنوية 0.05

جدول (9) اختبار التكامل المشترك

Test Statistic	Value	K
F-statistic	6.601171	1
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

المصدر: نتائج حسابات برنامج E-views

اختبار فرضيات الدراسة: الفرضية الأولى: يوجد تأثير ذي دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 لإجمالي الانفاق الحكومي في ليبيا على معدل نمو إجمالي الناتج المحلي

جدول (10) نموذج الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية الاولى

P-VALUE	R^2	F	T	B
0.900	**0.0007**	**0.0163**	**−0.128**	**−0.040**

المصدر: نتائج حسابات برنامج E-views

اتضح عدم معنوية النموذج حيث أن قيمة F ليست ذات دلالة احصائية عند مستوى 0.05 حيث كانت قيمة (Sig F) = 0.900 وهي قيمة أكبر من 0.05 أي أن قيمة F المحسوبة أقل من قيمة F الجدولية وعدم وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لإجمالي الانفاق الحكومي في ليبيا على معدل نمو إجمالي الناتج المحلي عند مستوى 0.05 خلال فترة الدراسة (2000 – 2023) مما يبين عدم صحة الفرضية الاولى للدراسة

الفرضية الثانية: يوجد تأثير ذي دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 لإجمالي الانفاق الحكومي في ليبيا على معدل التضخم

جدول (11) نموذج الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية الثانية

P-VALUE	R^2	F	T	B
0.007	**0.291**	**9.049**	**3.008**	**0.282**

المصدر: نتائج حسابات برنامج E-views

اتضح معنوية النموذج حيث كانت قيمة F ذات دلالة احصائية عند مستوى 0.05 حيث كانت قيمة (Sig F) = 0.007 وهي قيمة أقل من 0.05 أي أن قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية ووجود تأثير

ذي دلالة إحصائية لإجمالي الانفاق الحكومي في ليبيا على معدل التضخم عند مستوى 0.05 مما يبين صحة الفرضية الثانية للدراسة وتبين ان المتغير المستقل (إجمالي الانفاق الحكومي) يفسر 29.1% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (معدل التضخم) وتبين أن كلما ازداد مستوى إجمالي الانفاق الحكومي بمقدار 1 % ازداد معدل التضخم بمقدار 0.282 %

الفرضية الثالثة: يوجد تأثير ذي دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 لإجمالي الانفاق الحكومي في ليبيا على معدل البطالة

جدول (12) نموذج الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية الثالثة

P-VALUE	R^2	F	T	B
0.366	0.037	0.851	0.923	0.003

المصدر: نتائج حسابات برنامج E-views

اتضح عدم معنوية النموذج حيث أن قيمة F ليست ذات دلالة احصائية عند مستوى 0.05 حيث كانت قيمة (Sig F) = 0.366 وهي قيمة أكبر من 0.05 أي أن قيمة F المحسوبة أقل من قيمة F الجدولية وعدم وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لإجمالي الانفاق الحكومي في ليبيا على معدل البطالة عند مستوى 0.05 خلال فترة الدراسة (2000 – 2023) مما يبين عدم صحة الفرضية الثالثة للدراسة.

نتائج الدراسة

- تبين عدم وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لإجمالي الانفاق الحكومي في ليبيا على معدل نمو إجمالي الناتج المحلي عند مستوى 0.05 خلال فترة الدراسة (2000 – 2023) مما يبين عدم صحة الفرضية الاولى للدراسة
- تبين عدم وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لإجمالي الانفاق الحكومي في ليبيا على معدل البطالة عند مستوى 0.05 خلال فترة الدراسة (2000 – 2023) مما يبين عدم صحة الفرضية الثالثة للدراسة
- وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لإجمالي الانفاق الحكومي في ليبيا على معدل التضخم عند مستوى 0.05 خلال فترة الدراسة (2000 – 2023) مما يبين صحة الفرضية الثانية وتبين أن كلما ازداد مستوى إجمالي الانفاق الحكومي بمقدار 1 % ازداد معدل التضخم بمقدار 0.282 %.

توصيات الدراسة

- تفعيل دور الرقابة على النفقات العامة وترشيد الانفاق العام لتقليص حجم الفساد المتفشى فى

الاقتصاد

- العمل على اجراء المزيد من الدراسات والأبحاث التي يمكن من خلالها دراسة تأثير الانفاق الحكومي في ليبيا على المتغيرات الاقتصادية
- العمل على خفض الانفاق الحكومي المتعلق بالسلع الكمالية والحد من الإسراف والتبذير في القطاعات الحكومية
- تعزيز الحوكمة المالية من خلال وضع سياسات واضحة، وتنفيذ إجراءات رادعة للفساد، وتعزيز الشفافية في إدارة النقد الأجنبي.
- تنفيذ إصلاحات اقتصادية شاملة تركز على تنمية القطاع الخاص، وتعزيز الإيرادات غير النفطية
- العمل على وضع ميزانية موحدة تحدد أولويات الإنفاق وتعزز مصداقية المالية العامة.
- دعم القطاع الخاص من خلال تسهيل الحصول على التمويل، وتحسين الأطر التنظيمية، وتعزيز مناخ الاستثمار.
- اتباع سياسة مالية تقشفية على مستوى كل النفقات التسييرية والتنموية، ومراعاة العدالة الاجتماعية في توزيع الدخول، وإعادة النظر في فكرة رفع الدعم بشكل نهائي، وذلك بالطريقة التي تضمن وصول السلع الضرورية لكل الافراد بالمجتمع على حد سواء وخاصة في هذه الفترة الحرجة التي يمر بها الليبيين (أي يجب ان نعمل على ضمان وصول الضروريات لكل افراد الشعب وتأجيل غير ذلك من النفقات الى أن يستتب الامن والسيطرة الكاملة على قنوات الفساد بالدولة الليبية).

المراجع:

[1]. عبد السالم، مسعود رحومة (2019) أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1999–2017. مجلة جامعة الزيتونة. العدد 48 ، ص 204–223.

[2]. مجد بشيري، عبد الغني بن مداني (2019)". أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990–2016م، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة بوضياف، الجزائر ، ص 25

[3]. الرتيمي ، عبد المجيد الهادي : 2020 " واقع السياسة النقدية والمالية في الاقتصاد الليبي" مجلة دراسات الانسان والمجتمع – العدد 10، المجلد 8 ، يناير.

[4]. جمعه ، تركية فرج وأخرون (2024): بحث عن " السياسات الاقتصادية وأثرها على مستوى الاسعار في ليبيا " المجلة الافريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الانسانية والاجتماعية " العدد 3 ، المجلد 2 ، ابريل.

[5]. مسعود ،عبد السلام (2022) دراسة عن أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1999–2021) الجامعي – العدد 36 – خريف.

[6]. رحومة، أحمد سالم. (2024). أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية قياسية للاقتصاد الليبي خلال الفترة 1999–2021. مجلة الجامعي، المجلد (3)، العدد (1)، ص 18–35.

[7]. أبو فردة، عمر عبد السلام) 2020 (دراسة عن " دور مصرف ليبيا المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي" مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية ، الجامعة الأسمرية الإسلامية – كلية الاقتصاد والتجارة، ليبيا ، العدد 11 ، ص 99–131 .

[8]. الرتيمى ، عبد المجيد الهادي : 2020 " واقع السياسة النقدية والمالية في الاقتصاد الليبي" مجلة دراسات الانسان والمجتمع – العدد 10، المجلد 8 ، يناير.

[9]. المجد بشيري، عبد الغني بن مداني (2019)". أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2016–1990م، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة بوضياف، الجزائر ، ص 25.

[10]. السيد عطية عبد الواحد (1993) " دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية " دار النهضة العربية

[11]. الحاج، طارق:" المالية العامة" (1999) دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن،

[12]. عايب، وليد عبد الحميد (2010) " الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي "، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان،

[13]. خليل، سامي (1982) النظريات والسياسة المالية والنقدية، دار كاظمة للنشر والتوزيع، الكويت

[14]. الشمري ، ناظم محمد نوري (2008) النقود والمصارف و(النظرية النقدية)، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان– الاردن،

[15]. Philip. A. Kein, 1973, the Management of Market, oriented economics A comparative Perspective Wadswor the Publishing Company ; Belmont, California, , p 176

[16]. كنعان، علي (1997) اقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية، الطبعة الأولى، منشورات الحسين، سوريا،

[17]. حشيش، عادل (1992) " أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي "،الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت،

[18]. السيد عطية عبد الواحد (2003) " الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية مع اشارة خاصة لمصر " دار النهضة العربية القاهرة.

[19]. Gauti B, eggertsson, 2010, Federal Reserve Bank of New York, what fiscal policy is effective at zero interest rates, April, p2

[20]. السيد عطية عبد الواحد (1993) " دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية " دار النهضة العربية.